

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

مقاربة تركيا الجديدة للسياسة الخارجية

Turkey's new approach to foreign policy

شاكر عبد الرزاق محفوظي¹، علي لكحل²،

¹ جامعة الجزائر 3، الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر)، cmahfoudi@yahoo.fr

² جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر)، Lakhalali65@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/09/01

تاريخ القبول: 2022 /08/12

تاريخ ارسال المقال: 2022/06/15

* المؤلف المرسل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على توجهات حزب العدالة والتنمية والتغيرات التي أحدثتها وصوله للحكم سنة 2002 في سياسة تركيا الخارجية شكلا وموضوعا، من خلال التركيز على الخلفيات والمبادئ التي شكلت قاعدة لهذا التوجه (متغير مستقل) وانعكاساتها على سلوكها وعلاقاتها الخارجية خاصة مع الدول العربية (متغير تابع). وقد اعتمدنا في التحليل على النظرية الواقعية الذي تركز على مفهوم القوة والمصلحة والعلاقة الترابطية بينهما كمحدد أساسي لصياغة توجهات السياسة الخارجية للدول، حيث تفسر لنا الكثير من السلوكيات التي ميزت السياسة الخارجية لتركيا بعد سنة 2002.

وخلصت الدراسة إلى أن التحولات الهامة التي عرفتها سياسة تركيا الخارجية تجاه الدول العربية، تندرج في سياق مقارنة شاملة تبناها حزب العدالة والتنمية، على مستوى الفكر والممارسة وكذا الآليات والأدوات، ونجاح هذه المقاربة في تكريس دور تركي فاعل في المنطقة، لم يكن نتاج براغماتيتها وعقلانياتها فحسب، وإنما ساعدت عليه عوامل أخرى، منها تقبل القوى الكبرى لهذا الدور وتقبل الدول الفاعلة إقليميا كذلك له لاعتبارات متعددة. **الكلمات المفتاحية:** سياسة تركيا الخارجية، القوة الناعمة، دبلوماسية، العلاقات التركية العربية، حزب العدالة والتنمية.

Abstract :

This study aims to identify the orientations of the Party for Justice and Development and the changes induced by its coming to power in 2002 in Turkey's foreign policy in both form and substance, focusing on the contexts and principles that founded this tendency (variable independence) and its repercussions on its behaviour and foreign relations, especially with Arab countries (dependent variable).

In the analysis, we relied on the realist theory that emphasises the concept of power and interest and the interconnected relationship between them as a basic determinant in formulating the countries' foreign policy orientations, as it explains many of the behaviours that characterised Turkey's foreign policy after the year 2002.

The study concluded that the significant transformations in Turkey's foreign policy towards the Arab countries were part of a comprehensive approach adopted by the Justice and Development Party, in terms of thought and practice, as well as mechanisms and tools.

Keywords: Turkish foreign policy, soft power, diplomacy, Turkish-Arab relations, Party for Justice and Development.

مقدمة:

شهدت سياسة تركيا الخارجية منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة سنة 2002 تحولات عميقة في الشكل والمضمون، حيث انتقلت تركيا من دور التابع في موقع المحيط الذي كانت تفرضه عليها سياستها التقليدية خلال الحرب الباردة، إلى دور المركز والفاعل الموجه للسياسات الإقليمية والدولية، وكان من ثمار التوجهات الجديدة لسياسة تركيا الخارجية الانفتاح والتقارب مع دول المشرق العربي كبوابة للدول العربية قاطبة. وتتطلب دراسة العلاقات التركية العربية فهم هذه التوجهات وأبعادها.

2. إشكالية البحث: ما هي أسس ومرتكزات مقاربة تركيا الجديدة للسياسة الخارجية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية وكيف انعكست على علاقاتها الخارجية خاصة مع الدول العربية ؟

شرعت تركيا منذ سنة 2002 في بناء وهيكلية سياسة خارجية جديدة وفقا لأفكار وتوجهات مغايرة لتلك التي دأبت عليها خلال مراحلها السابقة، وبمنظرة مختلفة إزاء محيطها وجوارها العربي والإسلامي، حيث تبنى حزب العدالة والتنمية مقاربة جديدة تقوم على عدة مبادئ وأسس شكلت في مجملها قطيعة مع ما كان سائدا في المراحل السابقة واستندت لفهم جديد لمكانة تركيا وللبئتين الإقليمية والدولية، فضلا عن متغيرات البيئة السياسية الداخلية التركية وإفرازاتها، وستتطرق فيما يلي إلى أهم المعالم المحددة لتوجهات حزب العدالة والتنمية في مجال السياسة الخارجية.

أحدث وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا تغييرا جذريا في سياسة تركيا الخارجية، لم يقتصر على التوجهات التكتيكية وإنما امتد إلى أصول السياسات المتبعة وينبغي الإشارة هنا إلى أنها المرة الأولى في تركيا التي يصل فيها حزب للسلطة وهو يحمل معه مسبقا، رؤية مختلفة لمكانة تركيا وموقعها ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي حيث سعى حزب العدالة والتنمية منذ 2002، لجعل النظام السياسي لتركيا نموذجا لتجربة تتمحور حول ثلاث قيم أساسية، تتمثل في: الديمقراطية والعلمانية والإسلام، في مسعى لتسويقها على المستوى الإقليمي خاصة⁽¹⁾، انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- ✓ كنموذج لتعامل الإسلاميين مع الأوضاع الداخلية لبلداتهم بمنطق الواقعية والبراغماتية والاعتدال.
- ✓ كنموذج للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث عنها الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى لتعميم تجربتها.
- ✓ كنموذج لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع (الحرية، حكم القانون، العدالة، الإصلاح والشفافية).

ويعتبر "أحمد داود أوغلو" أستاذ العلوم السياسية الذي يصفه البعض بأنه أفضل من يجسد بمجدارة مزايا تركيا وقدرتها على أن تكون بمثابة الجسر في مضمار العلاقات الدولية⁽²⁾، مهندس هذه الرؤية الجديدة قبل وصول الحزب للسلطة، حيث ضمنها في كتابه الشهير "العمق الاستراتيجي - موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"⁽³⁾ الذي صدر سنة 2001 واعتمد فيه مقاربة جيوبوليتيكية مفادها أن السياسة الخارجية للدولة، هي محصلة لتفاعل ثلاثة أبعاد تتمثل في: التاريخ السياسي، الهوية الثقافية، الجغرافيا السياسية والاستراتيجية للدولة والإقليم المجاور، ومع وصول الحزب للسلطة سنة 2002

أتيحت الفرصة المواتية للجمع بين النظرية والممارسة وتوفير الشروط الموضوعية لبلورة الاستراتيجية الجديدة⁽⁴⁾، حيث عين "أحمد داود أوغلو" مستشارا للشؤون الخارجية لرئيس الحكومة في 2003، ليعين لاحقا وزيرا للخارجية سنة 2009 ثم رئيسا للوزراء بتركيا قبل أن يختلف مع أردوغان وينفصل عن حزب العدالة والتنمية.

وحسب داود أوغلو، فقد شهد العالم ثلاث مراحل بعد أحداث 11 سبتمبر، المرحلة النفسية وتحليلاتها في حرب أفغانستان ثم المرحلة الاستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي وستشهد توترات وتغيرات وتلاشي تحالفات، وقد تستمر من 10 سنوات إلى 15 سنة، ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد حيث ستعمل كل قوة على مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام. ويرى أن خروج تركيا بموقع ومكانة من هذه المرحلة مرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تجعل منها قوة مركزية، كما يشير إلى ثلاثة عوامل ظهرت في التسعينيات أعاقحت تحول تركيا إلى قوة مركزية مؤثرة، وهي الإرهاب (المقصود هنا حزب العمال الكردستاني) وما ترتب عنه من استقطاب داخلي، عدم الاستقرار السياسي، والأزمات الاقتصادية المتلاحقة.⁽⁵⁾

وارتكزت سياسة حزب العدالة والتنمية الجديدة لعلاقات تركيا الخارجية على ستة (06) مبادئ أساسية، تتمثل في:⁽⁶⁾

1- التوازن السليم والتوفيق بين الحريات والأمن: حيث يعتبر أوغلو أن عدم القدرة على إقامة التوازن بين الحريات والأمن داخل الدولة، يجعلها عاجزة عن التأثير في محيطها وأن مشروعية النظم السياسية تتحقق عندما توفر هذه النظم الأمن لشعبها شريطة ألا يكون ذلك على حساب تقليص حرياتها، بمعنى أن حرمان الأنظمة السياسية لشعبها من الحرية في مقابل الأمن يحولها إلى أنظمة تسلطية، والتفريط في إحلال الأمن بدعوى الحرية يؤدي للاضطراب والفوضى، وعليه ينبغي التوفيق بين العنصرين، الحرية والأمن، ويعتبر حزب العدالة والتنمية وقياداته أن نجاح النموذج التركي يكمن في قدرة القيادة التركية خلال المرحلة الحرجة التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001، من المضي في مكافحة الإرهاب ومواجهة مخاطره وتهديداته، دون أن يؤدي ذلك لأي تقليص في الحريات أو مساس بها كما حدث في دول عديدة منها الولايات المتحدة الأمريكية.

2- تصفير المشكلات مع دول الجوار: ويقصد به محاولة تسوية المشاكل العالقة بين تركيا وجيرانها ومنعها من أن تكون عائقا أمام تطوير العلاقات معها، وتعني هذه السياسة بعض البلدان العربية والإسلامية التي وصلت الصراعات بينها وبين تركيا في مراحل معينة درجة كبيرة من التصعيد⁽⁷⁾، كسوريا على سبيل المثال حيث تهدف لتحسين علاقات تركيا بكل من سوريا وبلغاريا والعراق وإيران وروسيا وتشكيل آليات للحوار الاستراتيجي مع هذه الدول على أعلى مستوى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبدأ حقق نجاحا ملحوظا في سياسة تركيا على المستوى العربي في السنوات السابقة لها سمي (الربيع العربي) وحتى في بداياته، من حيث فصل القضايا الخلافية (دون إيجاد حلول لها) عن مسارات التعاون الأخرى حيث نجحت تركيا في بناء علاقات جيدة مع سوريا بعد أن وصلت معها في مراحل سابقة لحافة الهاوية، وتحقيق تقارب ملحوظ مع جل البلدان العربية، إلا أن تطور السياسة التركية إزاء الأزمات العربية، فيما بدا وكأنه انخياز لتيارات وفصائل سياسية معينة (الإخوان المسلمين) في مصر وسوريا، وضع حدا لهذا النجاح وبين أن التقارب الذي كان قائما كان ظرفيا ولم يكن مبنيا على أسس صلبة.

3- التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار: ويقصد هنا⁽⁸⁾ تأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، حيث أن اهتمام تركيا في التسعينيات، انصب إلى البلقان والقوقاز وظلت قدرتها محدودة على النفاذ لمنطقة المشرق العربي بسبب ترسبات الخلافات السابقة بشأن المسألة الكردية والأزمة مع سوريا، فضلاً عن الصورة السلبية المكونة لدى الطرفين العربي والتركي لكليهما عن الآخر⁽⁹⁾، ويرى أوغلو أن الضرورات البراغماتية التي تولدت عن الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي المتبادل، فتحت الطريق أمام تطور هذه العلاقات إيجابياً، وأن تركيا أصبحت تملك قدرات وقنوات اتصال لجعلها قادرة على متابعة كل تطورات الشرق الأوسط وحتى بالنسبة إلى الفاعلين الآخرين المؤثرين في المنطقة، وهو ما يمنحها قدرة على التأثير الدبلوماسي في تلك المنطقة.

4- اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد: حيث أن الظروف الدولية الراهنة والمتسمة بالحركية وعدم الاستقرار تفرض عدم اتباع سياسة ذات بعد واحد، والعلاقات مع الفاعلين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض وإنما تتكامل فيما بينها، حيث يضع هذا المبدأ علاقات تركيا مع مختلف الأطراف في سياق يضبطه التكامل وليس التناقض، بمعنى أن علاقات تركيا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وارتباطها بالحلف الأطلسي ومساعدتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لا تشكل بديلاً ولا تتناقض مع علاقاتها بروسيا وأوراسيا والدول العربية، فكل هذه العلاقات تتم بالتوازي وفي إطار تكاملي.⁽¹⁰⁾

5- اعتماد دبلوماسية متناغمة والانتقال من سياسة جامدة إلى حركة دائمة: ويرمي هذا المبدأ إلى التواصل مع كل الدول والمنظمات والهيئات التي قد تمثل أهمية بالنسبة لتركيا، وأن تكون سياسة تركيا محكومة بالتنسيق والتناغم على مختلف الأصعدة⁽¹¹⁾، بمعنى أن تسعى للتأثير على العلاقات بين مختلف الأطراف، اعتماداً على عضويتها في مختلف المنظمات الدولية، وإظهارها بصورة الدولة التي توظف دبلوماسيتها من أجلها ومن أجل قضايا الدول المحيطة بها، ويمكن الإشارة في هذا السياق لاستضافة تركيا لعدد من المؤتمرات والقمم الدولية فضلاً عن اهتمامها بعدد من المنظمات الإقليمية الأخرى كالاتحاد الإفريقي الذي نالت فيه صفة عضو مراقب سنة 2007، ومشاركة رئيس وزراء تركيا السابق رجب طيب أردوغان في قمة الاتحاد الإفريقي - الأوروبي بمديريد، فضلاً عن مشاركة تركيا على مستوى وزراء الخارجية ورؤساء الوزراء في اجتماعات جامعة الدول العربية بدعوة من هذه الأخيرة، وتوقيعها اتفاقية خاصة معها على هامش اجتماع دول جوار العراق أفضت لتشكيل المنتدى التركي - العربي.

وفي ذات السياق، تندرج حالة التوافق والانسجام بين استراتيجية الدولة وسياسات مختلف المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية الموازية لها والتي تصب في فلكها، فعلى سبيل المثال موازاة مع انفتاح تركيا على إفريقيا بادر اتحاد رجال الأعمال في تركيا لعقد اجتماع لرجال الأعمال في إفريقيا، حيث تشكل هذه العناصر مجتمعة صورة تركيا الجديدة.⁽¹²⁾

6- اعتماد أسلوب دبلوماسي جديد وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية: كان ينظر إلى تركيا لفترة طويلة من التاريخ، كدولة جسرية أو كمعبر بين الأطراف الكبرى دون أن تكون فاعلاً معها، ويرمي هذا المبدأ لرسم خريطة جديدة لتركيا تكون هي صاحبة الدور المركزي فيها، سواء في محيطها الشرقي، انطلاقاً من هويتها، أو على المستوى

الأوروبي كفاعل لديه تصور ورؤية للفضاء الأوروبي ويعني بهذه الرؤية، ليس الدبلوماسيون فحسب، وإنما كذلك المثقفون الذين ينبغي عليهم التطور في نموذج جديد. وفي هذا السياق، يعتبر أوغلو أن الموروث التاريخي والحضاري لتركيا يمثل إضافة بالنسبة لأوروبا ونقله نحو العالمية، وأن تركيا مطالبة في سبيل تحقيق هذه الرؤية إلى أن تؤمن هي بداية بالدور الحضاري الذي بإمكانها لعبه، وتجعل من الأسلوب الدبلوماسي الجديد أسلوباً للمجتمع التركي بأكمله، وأن تحدث تحولاً في نمط ونموذج المثقف التركي.⁽¹³⁾

وتستند رؤية أوغلو في السياسة الخارجية إلى التحول الداخلي في تركيا لاسيما توطيد الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد، علاوة على تحرير السياسة الخارجية تماماً من قيود الاعتبارات الداخلية ولاسيما قضايا الأمن، التي كان ينظر إليها من قبل النخب السياسية كمشكلة داخلية ذات خلفيات خارجية وتستغل للحفاظ على السلطة، وقد مهدت هذه الرؤية لبروز تصور جديد يضع مختلف الفرضيات عن البلدان الإقليمية في أذهان صانعي السياسة، حيث اتخذت السياسة الخارجية شكلاً جديداً في خياراتها، مبنياً على إعادة تحديد دور تركيا في المناطق المجاورة وفي السياسة الدولية أي في عمقها الاستراتيجي، بحيث زالت في الذهنية الجديدة الحدود الإقليمية أمام الانخراط التركي في البلدان المجاورة واكتسبت العلاقة مع الجوار ومع الآخر معنى جديداً في السياسة الإقليمية.

ويمكن القول، إن ملامح السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية لم تتضح بصورة جلية في البدايات، وإنما تبلورت تدريجياً بالموازاة مع الإخفاق في مسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث تبني الحزب في بداية عهده مسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي الذي كان يمثل للنخبة العلمانية تكملة للمشروع الكمالي من ناحية التحديث والتغريب، فضلاً عن الأكراد الذين كان يتيح لهم مزيد من الحقوق الثقافية والسياسية، وكذلك الجماعات الدينية التي كانت تأمل في تحقيق المزيد من التوسع في نطاق الحريات الدينية، ومن هنا تتجلى أهمية الانضمام للاتحاد الأوروبي الذي تبناه حزب العدالة والتنمية كبرنامج له.⁽¹⁴⁾

وينفس القدر الذي ساهمت فيه مسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي في تعزيز الجبهة الداخلية وضمان الدعم لسياسة حزب العدالة والتنمية، فإنها مكنت حزب العدالة والتنمية من تمرير إصلاحات هامة⁽¹⁵⁾ في إطار تطبيق معياري كونهناغن⁽¹⁶⁾، ولعل الإخفاق في مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لاحقاً، هو ما عزز من توجه تركيا نحو الشرق. ويمكن التمييز بين ثلاث (03) مراحل في سياسات حكومة حزب العدالة والتنمية الخارجية، وهي:

المرحلة الأولى: تبنت فيها النخب السياسية الجديدة نمودجا يعطي الأولوية للتكامل والتعاون مع الدول الإقليمية خاصة في مجالات الاقتصاد والدبلوماسية، حيث انتقلت السياسة الإقليمية من التفاهم المدفوع بالمصالح الأمنية المشتركة إلى علاقة أكثر مرونة ذات قيم مشتركة،⁽¹⁷⁾ وشكلت سياسة تفسير المشاكل حجر الزاوية في السياسة الخارجية خلال هذه المرحلة. وقد مكنت الدبلوماسية متعددة الأبعاد تركيا من تجاوز تداعيات الحرب على العراق، حيث ساندت التكامل

الإقليمي للعراق، وحاولت بناء تفاهم مشترك وآلية دبلوماسية جماعية لاحتواء أزمته، ومن خلال الابتعاد عن التدخل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسعت تركيا علاقاتها مع دول المنطقة. (18)

المرحلة الثانية: ميزها تزايد قوة تركيا الاقتصادية ودورها كوسيط للسلام في المنطقة حيث تعمقت علاقاتها بدول المشرق العربي، وتعززت استقلاليتها الاستراتيجية بفضل تنوع أنشطتها السياسية الخارجية مع مختلف المناطق، وظلت سياسة المشاكل الصفيرة محمداً أساساً لسياستها الخارجية خلال هذه المرحلة.

المرحلة الثالثة: سعت خلالها تركيا لتكثيف علاقاتها مع الدول العربية ومحاولة بناء نموذج تكاملي، وهو ما تجلّى من خلال مختلف الخطوات والإجراءات التي اعتمدتها خلال هذه المرحلة كإلغاء التأشيرة مع عدد من الدول العربية، وتكثيف التعاون الثقافي في المنطقة وكل ذلك بهدف إحداث تغيير في سياسة الأمر الواقع في المنطقة. (19)

كخلاصة لما سبق ذكره، يمكن القول، إن من أهم توجهات حزب العدالة والتنمية في مجال السياسة الخارجية لتركيا، القطيعة مع النموذج التقليدي الذي ظل سائدا طيلة عقود وجعل تركيا أحد دول المحيط في الاستراتيجية الغربية، حيث أعاد صياغة سياسة تركيا وفق مقاربة جديدة جعلت منها المركز وأحد الفاعلين الأساسيين، انطلق فيها من إعادة تعريف دقيقة لتركيا كبلد مركز متعدد العوالم (أوروبي، آسيوي، بلقاني، قوقازي، إسلامي، شرق أوسطي، علماني) واستند إلى عدد من العوامل، أبرزها موقع تركيا الجيوسياسي وماضيها العثماني الإسلامي مع تبني نظرة براغماتية في سياستها مع دول الجوار قائمة على عوامل موضوعية.

وقد مكنت هذه التوجهات حزب العدالة والتنمية من تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية هامة، فضلا عن كونها عززت من النموذج التركي، غير أن تطور السياسة التركية خلال الأزمات العربية التي صاحبت ما سمي (الربيع العربي) والذي سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثالث، شكل انتكاسا لدور تركي كان يبدو رائدا وجذابا ويلقى قبولا كبيرا في منطقة المشرق العربي.

4. أدوات سياسة تركيا الخارجية الجديدة:

فرضت التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية تحولات عميقة في الفكر الذي كان سائدا طيلة عقود، وفي الرؤية لمكانة تركيا ودورها في محيطها الإقليمي وعلى الساحة الدولية، وكان من المنطقي أن تعتمد هذه التوجهات والرؤى الجديدة كذلك آليات وأدوات جديدة في الخطاب والممارسة لتنسجم مع مقاربة تركيا لسياستها الخارجية، فالتحول من دولة الطرف في أي محور إلى دولة المركز يقتضي مؤهلات وأدوات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، يعتبر أحمد داود أوغلو أن تركيا تمتلكها. (20)

وانطلاقاً من هذه المعطيات يمكن إجمال أهم الآليات والسياسات والأدوات، التي جسدت سياسة تركيا الخارجية الجديدة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، فيما يلي:

1.4 القوة الناعمة: تعرف القوة الناعمة (Soft Power) بأنها القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإغرام، (21) من هنا فإنها تختلف جوهريا عن القوة الصلبة القائمة أساساً على القدرات العسكرية والاقتصادية وإمكانية استخدامهما كأدوات للتهديد من أجل الترغيب أو الترهيب، وقد ظهر هذا المصطلح في التسعينيات على يد

العالم الأمريكي "جوزيف س ناي" الذي اعتبر أن أي نظام سياسي يقوم على ثلاث قوى: القوة العسكرية، القوة الاقتصادية، ويشار إليهما بالقوة الحشنة، في مقابل القوة الناعمة التي يمكن تحقيقها من خلال العلاقات الإيجابية مع الحلفاء والدعم الاقتصادي والتبادلي الثقافي.

وهي تعتمد حسب ناي على قدرة الدولة في صياغة رغبات الآخرين بعد أن تكون بمثابة قدوة لهم يتبنون قيمها وأسلوب حياتها.⁽²²⁾ وتعزز مكونات القوة الناعمة التأييد والمصادقية لدى الرأي العام الإقليمي والعالمي، ومن خلالها تسعى الدولة للحصول على التأييد والتمدد في المجتمع الدولي من خلال انجذاب الآخرين للنموذج الذي تقدمه، وتركز القوة الناعمة على أركان أهمها صناعة الإعلام والسينما، والأفكار الأيديولوجية التي تقدم نجاحات على أرض الواقع، والقوة الناعمة التي أشار إليها أوغلو كأداة لتطبيق توجهات السياسة الخارجية لتركيا، تعني علمانية أقل تشددا في الداخل ودبلوماسية ديناميكية في الخارج، وتحديدًا في المجال الحيوي لتركيا.⁽²³⁾

وتتجلى أهم مظاهر استخدامات القوة الناعمة في سياسة تركيا الخارجية في:

- تبني خطاب جديد على المستوى الدبلوماسي، قائم على تعبير "العلاقات الصافية" أي العلاقات القائمة على تصفية المشاكل مع الجيران.
- استبعاد الإشارة نهائيًا للقوة العسكرية كإحدى أدوات النموذج التركي، رغم أن الجيش التركي يعد من أقوى جيوش المنطقة.
- تقديم المدارس التركية كنموذج فريد في جودة التعليم وتسويق الفكرة للشعوب.
- استخدام الدراما التركية (المسلسلات والأفلام والبرامج الفنية والإخبارية) للترويج للنموذج التركي والثقافة التركية القائمة على المزج بين التراث الإسلامي والقيم الغربية⁽²⁴⁾، وبث خطاب إعلامي موجه للشعوب العربية، حيث أنشأت تركيا عددًا من القنوات الإخبارية الناطقة باللغة العربية، الموجهة للجمهور العربي.
- إبراز ديناميكية النجاح في التجربة التركية كأهم مصادر القوة الناعمة التركية حيث تعتبر في حد ذاتها عنصر جذب للآخرين، يدفع لاكتشاف معالم التجربة التي مكنت تركيا من تحقيق نقلة نوعية على مختلف المستويات.
- إبراز إيجابيات النموذج الذي قدمه حزب العدالة والتنمية خلال فترة حكمه في السياسة والاقتصاد والسياسة الخارجية.
- تبني خطاب إيجابي تجاه القضايا العربية وإبراز التعاطف التركي معها.
- تبني خطاب سياسي وإعلامي وثقافي تصالحي مع ماضي تركيا الإسلامي العثماني، والتركيز على العوامل المشتركة التي تجمع العرب بتركيا، ولاسيما البعد العقائدي متمثلاً في الدين الإسلامي والماضي المشترك، ومحاولة ربط المجتمعات العربية والإسلامية بتركيا عاطفياً.⁽²⁵⁾

- تبني خطاب مصلحي يركز على المنافع الممكن تحقيقها للطرفين التركي والعربي عبر تعزيز التعاون والتنسيق بينهما على مختلف المستويات، مع التركيز على الجانب الاقتصادي.
- وقد عملت تركيا على تجنيد نهج القوة الناعمة، وقوة المبادرة الدبلوماسية منذ بدايات توليها للسلطة، يمكن في هذا الصدد الإشارة لعدد من المبادرات:
- الدعوة لعقد اجتماع لدول الجوار الجغرافي للعراق في فيفري 2003، قبل احتلاله وهي الاجتماعات التي استمرت بعد احتلال العراق، مما مثل نمطا جديدا في السلوك الخارجي لتركيا جسد التحول من أداة يمكنها التهديد أو التدخل لصالح الغير إلى فاعل صاحب مبادرة يطرح حلولاً وسطية معتدلة تلقى رواجاً ومساندة.
- الوساطة بين باكستان والكيان الإسرائيلي، والتواصل مع حركة حماس الفلسطينية واستقبال رئيس مكتبها السياسي "خالد مشعل" بأنقرة، والسعي لإيجاد موقع لها في مسار التسوية للصراع العربي(الإسرائيلي).
- يمكن الإشارة كذلك، لجهود تركيا في الدعوة إلى رفع الحصار عن غزة على المستويين الرسمي والشعبي⁽²⁶⁾ ودعم المصالحة الفلسطينية، ويمكن اعتبار الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية من أبرز ملامح السياسة الجديدة القائمة على القوة الناعمة، حيث أكدت تركيا اهتمامها الخاص بالقضية الفلسطينية كأولوية في سياستها الخارجية، واعتبرت قيام دولة فلسطينية قادرة على الحياة وعاصمتها القدس الشريفية شرطاً أساسياً لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.⁽²⁷⁾
- مساعي الوساطة بين الكيان الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية، وكذا مساعي الوساطة بين سوريا والكيان الإسرائيلي في 2008، حيث جرت أربع جولات من المفاوضات الغير مباشرة بإسطنبول.⁽²⁸⁾
- مساعي الوساطة بين باكستان وأفغانستان في نهاية 2008.
- قبول خطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان لحل المشكلة القبرصية فيما عارضتها قبرص اليونانية بعدما كانت تظهر بموقف المؤيد للحل.
- محاولات التوفيق بين الأطراف العربية التي كانت منقسمة تجاه العدوان على غزة نهاية 2008 وبداية 2009 والسعي لوقف فوري لإطلاق النار.
- ومن الضروري، التأكيد على أن القوة الناعمة لتركيا قبل أن تكون أداة لتنفيذ السياسة الجديدة لحزب العدالة والتنمية، يمكن اعتبارها نتيجة لما تتمتع به تركيا من موقع جيو استراتيجي وانعكاس لما تحقق داخليا من نجاح سياسي واقتصادي.
- ⁽²⁹⁾ حيث ارتكزت على عاملين رئيسيين هما:
- التحولات الداخلية في السياسة، وقدرة تركيا على تجاوز كثير من أزماتها في إطار نظامها السياسي، فضلا عن تطورها اقتصاديا وتمكنها من تطوير علاقات الدولة بالمجتمع واحتواء المنافسات الاجتماعية والإثنية والقيام بإصلاحات سياسية هامة.

● التطورات الخارجية، من جانب قدرة تركيا على الدخول على خط السياسات النشطة في الأقاليم المجاورة بمعطيات رمزية ومعنوية وبدبلوماسية متعددة الأشكال تتجاوز الدبلوماسية التقليدية إلى دبلوماسية الإعلام والثقافة والدراما والفنون والرياضة والتجارة وغيرها وهي كلها مداخل أمكن لتركيا، استخدامها لتغيير الصورة التي تكرست عنها طيلة عقود.⁽³⁰⁾ والحقيقة أن هناك عوامل عديدة ساعدت على تغلغل تركيا عربيا، من أبرزها انحصار المشروع القومي العربي، والأزمات الاقتصادية والسياسية والتي أدت لأزمة شرعية في بعض الأنظمة فضلا عن تصاعد موجة الإسلام السياسي. والجدير بالذكر أن أزمات ما يعرف بالربيع العربي وبنفس القدر الذي أدخلت سياسة تصفير النزاعات مع دول الجوار التركية في نفق مسدود، حدث كذلك من بريق هذه القوة الناعمة لتركيا وقوة هذا الطرح، وذلك من خلال التورط العملي لتركيا في الأزمة السورية ودعمها العسكري لبعض الجماعات المعارضة للنظام السوري والتي تتهمها كثير من الأطراف العربية بأنها جماعات متطرفة أو إرهابية.

2.4 المؤسسات الإقليمية والدولية: أولت تركيا في سياق سياستها الخارجية الجديدة أهمية قصوى للمنظمات الإقليمية، وذلك انطلاقا من إدراكها لدور هذه الأخيرة في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها الإقليمي.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة للمساعي الحثيثة لتركيا بخصوص منظمة المؤتمر الإسلامي التي أرادت أن تجعل منها فضاء للسياسة التركية، حيث عملت على انتخاب شخصية تركية لأمانتها العامة هو السيد "أكمل الدين إحسان أوغلو"، وتبنت مسألة العودة إلى ضرورة تفعيل دور هذه المنظمة، كذلك أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية حيث تقدم رئيس وزرائها السابق في جانفي 2003 بطلب رسمي بذلك بمناسبة الزيارة التاريخية التي قام بها لمقر الجامعة بالقاهرة والتي تعد الأولى من نوعها لمسؤول تركي بهذا المستوى منذ تأسيس الجامعة العربية عام 1945.⁽³¹⁾

كما تعد تركيا من مؤسسي ملتقى تحالف الحضارات⁽³²⁾ بالشراكة مع إسبانيا حيث أطلقتها المبادرة في 2005 وتبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في 2009 وتم في إطارها عقد عدد من المنتديات (مدريد 2008، اسطنبول 2009، ريو دي جانيرو 2012، وغيرها)⁽³³⁾، كما شاركت تركيا في مبادرة الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" الاتحاد من أجل المتوسط في جويلية 2009، وسجلت حضورا فاعلا في قوات حفظ السلام في بعض مناطق التوتر، مثل قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد عدوان جويلية 2006 والذي مثل أول تواجد عسكري تركي في المنطقة العربية منذ انسحاب تركيا منه في 1918⁽³⁴⁾، وكذا مشاركتها في أفغانستان ضمن قوات حلف شمال الأطلسي في إطار عمليات مكافحة الإرهاب.

3.4 آلية الاحتواء: وهي الاستراتيجية التركية المعتمدة في مواجهة عوامل التهديد الداخلية والخارجية، إذ يمثل الاحتواء أداة دفاعية للحفاظ على كل ما يندرج في نطاق المصالح التركية بالمطلق، وتفرض سياسة الاحتواء على تركيا تغيير وسائلها

وأدواتها انسجما مع تلك المصالح، وحتى إن تغيرت تلك المصالح يفرض ذلك على تركيا أن تتغير لاحتواء ما كانت تدافع عنه قبل التغيير.⁽³⁵⁾

يمكن في هذا الصدد الإشارة لمصادر التهديد الخارجية في مرحلة معينة، ممثلة في سوريا وإيران وروسيا وإدراج تركيا لاحقا مصادر تهديد مختلفة كالكيان الإسرائيلي ثم العودة مرة أخرى لإدراج تلك الدول في مصادر التهديد على وقع الأزمة السورية فالمهم هو المبدأ والمنطق الحاكم، بغض النظر عن التطبيقات والآليات التي تتغير بشكل أو بآخر، وتجدر بنا الإشارة في هذا الصدد إلى أن تركيا في المراحل السابقة كانت جزء من استراتيجيات الاحتواء الغربية، وعامل تنفيذ لسياسات الغرب، والذي تغير في عهد حزب العدالة والتنمية هو أنها برزت كفاعل مستقل ومؤثر.

ومن بين مظاهر الاحتواء خاصة على المستوى العربي، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق (قبل الاحتلال الأمريكي سنة 2003) ومحاولة إبقاء العراق موحدا وضعيفا في الوقت ذاته، حيث تعددت أشكال الدور التركي والتدخل في هذا الإطار، على غرار التعاون متعدد الأشكال مع إقليم كردستان العراق والدخول على خط التركمان في الإقليم نفسه، فضلا عن إقامة صلات مع أطراف كردية وعربية وقوى سياسية متعددة الاتجاهات.⁽³⁶⁾

- احتواء السياسات الراديكالية، سواء داخل الدول أو في التحالفات الإقليمية المفترضة حيث سعت تركيا مثلا لتعزيز علاقاتها مع سوريا خلال فترة الضغوط الكبيرة عليها التي أعقبت اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، ولعل الهدف من ذلك موازنة تلك الضغوط من جهة واحتواء التطور المفترض للسياسات التي قد تدفع باتجاه أحداث تغيير في سوريا على النمط العراقي، وفي الوقت ذاته وبشكل غير مباشر، احتواء السياسات المتشددة نسبيا لسوريا وتيار المقاومة في المنطقة للسياسات الأمريكية الصهيونية، وكذا للعلاقات السورية الإيرانية.

- احتواء الأسس الثقافية والمصادر الاجتماعية للعنف الإقليمي والدولي، الذي يعتبره الطرفان التركي والغربي عامل تهديد للسلام والاستقرار والأمن في العالم، ويندرج في هذا الإطار الاحتواء المباشر أو غير المباشر لحركات الإسلام السياسي والقوى الراديكالية المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية والتسوية السياسية مع الكيان الإسرائيلي، ولعل هذا ما يفسر قبول الولايات المتحدة الأمريكية والغرب للتطور السياسي الحاصل في تركيا، وللدور التركي الجديد في المشرق العربي، والذي يمكن اعتباره إلى حد ما نوع من التوافق الذي تقتضيه مواجهة ما يسمى (بالإرهاب) .

4.4 آلية السياسة الخارجية المتكاملة: كانت تركيا خلال مرحلة الحرب الباردة تعتمد سياسة خارجية قائمة على الأولويات، الأمر الذي لم يعد مناسباً لمتطلبات التوجه الجديد حسب أوغلو، وعليه، اعتمد حزب العدالة والتنمية آلية جديدة تقوم على تبني سياسة خارجية متكاملة، مضمونها دمج قضايا السياسة الخارجية في إطار واحد لصياغة السياسات، بمعنى الاهتمام بقضايا عديدة في الوقت ذاته وعدم إهمال أي منها في السياسة الخارجية لتركيا مع منح الأولوية للقضايا الآتية دون أن يكون ذلك على حساب المسائل الأخرى.⁽³⁷⁾

يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مسألة الخلاف بشأن الاتحاد الأوروبي وقبرص الذي كان على أجندة السياسة الخارجية لتركيا في النصف الأول من سنة 2004، ثم المسألة العراقية في النصف الثاني من نفس السنة، كذلك يمكن الإشارة لمسألة غزة التي تصدرت الأجندة التركية في أواخر 2008، بمعنى أن تحليل السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية لا يمكن الاستناد فيه إلى فترة زمنية قصيرة، لأن أولويات أجندتها وفقا لهذا التصور لم تعد ساكنة وثابتة وإنما في حالة مرونة وحركية، تشكل في مجملها مساراً متكاملًا تجتمع فيه كل مجالات السياسة الخارجية وقضاياها، وهذا ما يفسر على سبيل المثال استمرار التزام تركيا بالانخراط مع الغرب في نفس الوقت الذي تسعى فيه لتعميق علاقاتها مع الشرق.

5.4 المبادرة في إطار دبلوماسية متناغمة: كانت ترمي في البداية لتحقيق مبدأ تصفير المشاكل مع جوار تركيا ثم تطورت للخطوة الثانية التي يصفها أوغلو "بالتعاون الأقصى"، وتتجلى هذه الآلية في أخذ تركيا لزام المبادرة في العديد من المسائل وتوجيه دفة الأحداث بما يحقق مصالحها وأهداف سياستها الخارجية، من أمثلة ذلك احتضان تركيا للعديد من القمم الهامة للمنظمات الدولية على غرار منتدى المياه فضلا عن رعايتها للمحادثات غير المباشرة بين سوريا والكيان الإسرائيلي وغيرها.

6.4 التواجد في الميدان خاصة أوقات الأزمات: سواء في الاتحاد الأوروبي أو الشرق الأوسط أو القوقاز وذلك من منظور تركي، وظهرت هذه الآلية في تعاطي تركيا مع العديد من الأزمات، نذكر منها على سبيل المثال، الأزمة الروسية الجورجية، أزمة غزة، عرض تركيا أرضية للاستقرار في الأزمة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي في البحر الأسود الدبلوماسية المكوكية التي قادها وزير الخارجية التركي بين دمشق والقاهرة، في أعقاب العدوان الصهيوني على غزة مباشرة.

7.4 تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال: باعتبارهم جزء هام من رؤية السياسة الخارجية الجديدة، ويلزم تجنيدهم وراء خطها وتوجهاتها، والملاحظ اليوم أن جل الزيارات الرسمية التي يقوم بها مسؤولون أترك للخراج، يكونون مرفوقين فيها برجال الأعمال، كما يمكن ملاحظة المساحة الهامة التي أصبحوا يحضون بها هم وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني كأدوات مكملة للدبلوماسية الرسمية للدولة.

8.4 الانفتاح الاقتصادي والثقافي: يبرز بقوة في الدور التركي في إطار التوجه الجديد للسياسة الخارجية، ورغم أن الاتحاد الأوروبي ظل يشكل المحور الأساسي للاقتصاد التركي (52% من التجارة الخارجية)، إلا أن حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية تنامي بشكل كبير وتضاعف أكثر من ثلاث مرات، حيث ارتفع حجم الاستثمارات العربية في تركيا في قطاعات عديدة، كالاتصالات والمواصلات والطاقة والبناء، كما وقعت تركيا اتفاقيات تعاون مع معظم الدول العربية، وأخرى مع منظمات إقليمية عربية.⁽³⁸⁾

مما سبق ذكره، نستنتج أن حكومة حزب العدالة والتنمية استطاعت توظيف أدوات ومفاهيم جديدة في أدائها الدبلوماسي وتنفيذ توجهات سياستها الخارجية، كما استطاعت إعادة تموقع تركيا وتحويل إلى فاعل رئيسي مبادر وموجه، يعتمد ويوظف آليات مختلفة لتحقيق أهداف ومبادئ سياسته الخارجية.

5. الخاتمة:

إن نجاح حزب العدالة والتنمية في بناء مقاربة جديدة شاملة ومتكاملة للسياسة الخارجية لتركيا، لم يكن معزولا عن نجاحه على المستوى الداخلي في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطن التركي، والقيام بإصلاحات هيكلية عميقة على مختلف المستويات السياسية والقانونية والدستورية والاجتماعية والثقافية وغيرها. إن هذا النجاح منح السياسة الخارجية لتركيا، خاصة خلال المراحل التي سبقت اندلاع أزمات ما يسمى (الربيع العربي)، قدرا من المصداقية، وجعل من التجربة التركية

نموذجاً في منطقة المشرق العربي، خاصة بالنظر للخلفية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، والذي قدم صورة عن الإسلام الحديث وإمكانية التعايش بين الإسلام والعلمانية، مستفيداً من الدروس المستفادة من تجارب سنوات طويلة من الصراع المير بين الإسلاميين والعلمانيين في تركيا. وهناك عوامل عديدة ساعدت على نجاح مقاربة تركيا الجديدة لسياستها الخارجية، من أبرزها، تقبل دول المشرق العربي لهذا الدور كنتيجة منطقية لحالة الفراغ القائمة جراء انحسار دور القوى العربية الفاعلة، وتخوف بعض الدول العربية من تنامي هيمنة ونفوذ إيران في المنطقة العربية، علاوة على تصاعد موجة الإسلام السياسي، واعتماد تركيا أساليب وأدوات جديدة في سياستها الخارجية في تعاطيها مع القضايا العربية والإسلامية، من أبرزها القوة الناعمة خلال مراحل معينة. ويمكن القول إن نجاح سياسة تركيا الخارجية ارتبط بشكل أساسي بمدى قدرة حكومة أنقرة، على التكامل والتنسيق، بين انتمائها استراتيجياً وأمنياً إلى المنظومة الأمريكية والغربية، وانتمائها حضارياً وثقافياً ودينياً إلى المشرق العربي والعالم الإسلامي، فضلاً عن العوامل الأخرى المحيطة بها.

شكل كتابة المراجع:

1. أحمد داود أوغلو: سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية المصرية، مقال منشور بجريدة النهار اللبنانية بتاريخ 2010/06/26.
2. أمر الله إيشلر: تركيا و(إسرائيل) وحصار غزة. (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010).
3. تشاغلار كيدر: من قيود العسكر إلى قيود بروكسل صعود تركيا الجديدة، وجهات نظر، العدد 70 القاهرة نوفمبر 2004.
4. جوزيف س. ناي: القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية. تر: محمد البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).
5. خالد محمود: تحفظات عربية على طلب تركيا الانضمام للجامعة العربية بصفة عضو مراقب. جريدة الشرق الأوسط، العدد 8806، 7 جانفي 2003، لندن.
6. عقيل سعيد محفوض: السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية، التغيير. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
7. علي حسن باكير: تركيا الدولة والمجتمع. (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009).
8. علي حسين باكير (وآخرون): تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2010.
9. محمد نور الدين: الدور التركي تجاه المحيط العربي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
10. محمد نور الدين: تركيا والمسألة اللبنانية. شؤون الأوسط، العدد 116، سنة 2005 بيروت.
11. مراد شيلطاش، اسماعيل نعمانتيلاجي: السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية. (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013).

12. Ahmed DAOUTOGLU: Turkey's Foreign Vision: An Assessment of 2007, Insight Turkey, vol 10, N1, 2008.

13. Bulent Aras : DARUTOGLU Era in Turkish Foreign Policy. SETA Policy, N°32, May 2009.

14. Bulent Aras : Turkey's Rise in the Greater Middle East : peace building in the Periphery vol 11 N° 1 March, 2009.
15. Didier Billion : une nouvelle politique extérieure de la Turquie. Institut des relations internationales et stratégiques (IRIS) Policy Paper, paris, 8 septembre 2010.
16. Gérard Groc : La doctrine Davutoglu : une projection diplomatique de la Turquie sur son environnement. Confluences méditerranée, no 83, automne 2012, « La Turquie d'aujourd'hui au miroir de l'Histoire », l'Harmattan, Paris .
17. باسم الطويسي: القوة الناعمة التركية الجديدة . مقال منشور بتاريخ 06 أكتوبر 2009 في جريدة الغد. الأردن . يمكن مطالعته على الرابط: <http://www.alghad.com/articles>.
18. راجحة سيف علام: السياسة الخارجية التركية في حقبة أوغلو. مقال منشور بتاريخ 1 أكتوبر 2009 بالموقع الإلكتروني للأهرام الرقمي، لمعلومات أكثر أنظر الرابط: <http://digital.ahram.org.eg>
19. سمر إبراهيم محمد: تركيا ووسائل قوتها الناعمة تجاه الوطن العربي . مقال منشور بتاريخ 01 أوت 2012 في موقع الأهرام الرقمي ، مصر، يمكن مطالعته على الرابط التالي : <http://digital.ahram.org.eg/policy.aspx?serial=986425>
20. غالب دالاي، دوف فريدمان : حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي. مجلة رؤية تركية، العدد 7 خريف 2013، مأخوذ من الموقع الإلكتروني www.rouyaturkiyyah.com
21. الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية التركية www.mfa.gov.fr

الهوامش:

1. علي حسن باكير: تركيا الدولة والمجتمع.(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2009)، ص 5.
2. Didier Billion : une nouvelle politique extérieure de la Turquie. Institut des relations internationales et stratégiques (IRIS) Policy Paper, paris, 8 septembre 2010, p 24.
3. Gérard Groc : La doctrine Davutoglu : une projection diplomatique de la Turquie sur son environnement. Confluences méditerranée, no 83, automne 2012, « La Turquie d'aujourd'hui au miroir de l'Histoire », l'Harmattan, Paris, p.71.
4. علي حسين باكير(وآخرون): تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2010، ص 137.
5. نفس المرجع ، ص 137
6. أحمد داود أوغلو: سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية المصرية، مقال منشور بجريدة النهار اللبنانية بتاريخ 2010/06/26.

7. علي حسن باكير (وآخرون): تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج . مرجع سابق، ص 38.
8. أحمد داود أوغلو : سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية المصرية، مرجع سابق.
9. يعتبر الأتراك أن العرب قد خانوهم في الحرب العالمية الأولى، في حين يعتبر العرب أن تركيا احتلت بلادهم لقرون وتسببت في تخلفهم.
10. د. محمد نور الدين : الدور التركي تجاه المحيط العربي . (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 9.
11. علي حسن باكير: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص 138.
12. أحمد داود أوغلو: سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية المصرية. مرجع سابق.
13. نفس المرجع.
14. غالب دالاي، دوف فريدمان : حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي. مجلة رؤية تركية، العدد 7 خريف 2013، مأخوذ من الموقع الإلكتروني www.rouyaturkiyyah.com.
15. تشاغلار كيدير: من قيود العسكر إلى قيود بروكسل صعود تركيا الجديدة ، وجهات نظر ، العدد 70 القاهرة نوفمبر 2004، ص 18.
16. معايير كونيهاغن هي الشروط والالتزامات التي يجب على الدول الراغبة في الانضمام للاتحاد الأوروبي التقيد بها..
17. Ahmed DAOUTOGLU: Turkey's Foreign Vision: An Assessment of 2007, Insight Turkey, vol 10, N1, 2008, p77, 96.
18. Bulent Aras : Turkey's Rise in the Greater Middle East : peace building in the Periphery vol 11 N° 1 March, 2009, p29-41.
19. مراد شيلطاش، اسماعيل نعمانتيلاجي: السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية. (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص 4
20. علي حسن باكير : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص 139.
21. جوزيف س . ناي: القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية. تر : محمد البجيرمي ، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 12.
22. نفس المرجع، ص 24.
23. سمر إبراهيم محمد: تركيا ووسائل قوتها الناعمة تجاه الوطن العربي . مقال منشور بتاريخ 01 أوت 2012 في موقع الأهرام الرقمي ، مصر، يمكن مطالعته على الرابط التالي : <http://digital.ahram.org.eg/policy.aspx?serial=986425>
24. د. باسم الطويسي: القوة الناعمة التركية الجديدة . مقال منشور بتاريخ 06 أكتوبر 2009 في جريدة الغد. الأردن . يمكن مطالعته على الرابط : <http://www.alghad.com/articles>.
25. يمكن الإشارة هنا كذلك إلى تشجيع الدولة التركية لإنجاز بعض الأعمال التاريخية، على غرار فيلم محمد الفاتح الذي يروي قصة السلطان التركي الذي فتح مدينة القسطنطينية.
26. أمر الله إيشلر: تركيا و(إسرائيل) وحصار غزة. (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010)، ص 45.
27. عقيل سعيد محفوض: السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية، التغيير. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 151.
28. علي حسن باكير (وآخرون) : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخرج، مرجع سابق، ص 140.

29. Bulent Aras : DARUTOGLU Era in Turkish Foreign Policy. SETA Policy, N°32, May 2009, P7

30. عقيل سعيد محفوض: مرجع سابق، ص 144.

31. خالد محمود: تحفظات عربية على طلب تركيا الانضمام للجامعة العربية بصفة عضو مراقب. جريدة الشرق الأوسط، العدد 8806، 7 جانفي 2003، لندن.

32. آثار أحمد داود أوغلو مسألة حوار الحضارات في كتاب نشره سنة 2006 بعنوان "العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية" انتقد فيه بشدة نظرية صدام الحضارات لـ "صموئيل هنتغتون" ونظرية نهاية التاريخ لـ "فرانسيس فوكوياما"، واعتبر أن الحضارة الغربية في أزمة تتمثل في عجزها عن توفير الأمان الوجودي والحرية اللذان يعتبران هدفان لأبدان للإنسان على مر التاريخ وكل حضارة تفشل أو تتراجع عن تحقيقهما تصبح متوترة وانفعالية.

33. الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية التركية www.mfa.gov.fr

34. محمد نور الدين: تركيا والمسألة اللبنانية. شؤون الأوسط، العدد 116، سنة 2005 بيروت.

35. عقيل سعد محفوض، مرجع سابق، ص 152.

36. نفس المرجع، ص 156

37. رابحة سيف علام: السياسة الخارجية التركية في حقبة أوغلو. مقال منشور بتاريخ 1 أكتوبر 2009 بالموقع الإلكتروني للأهرام الرقمي، لمعلومات أكثر أنظر الرابط: <http://digital.ahram.org.eg/>

38. علي حسين باكير، مرجع سابق، ص 142.